

Distr.: General  
3 December 2010  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

التقدم المحرز في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إعداد السياسات والبرامج الوطنية وتنفيذها وتقييمها، مع التركيز بشكل خاص على إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تشجيع إمكانية حصول المرأة بشكل متكافئ على فرص عمل كاملة وعمل لائق

### تقرير الأمين العام

موجز

يدرس هذا التقرير مدى ما يسهم به حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين ومشاركتهن في ذلك في الحصول على فرص عمل كاملة وعمل لائق. وهو يقدم توصيات لكي تنظر فيها لجنة وضع المرأة.

\* E/CN.6/2011/1.



## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولا - مقدمة
٣	.....	ثانيا - معلومات أساسية
٦	.....	ثالثا - إمكانية حصول المرأة على التعليم والتدريب ومشاركتها فيهما
١٧	.....	رابعا - إمكانية حصول المرأة على فرص عمل كاملة وعمل لائق ومشاركتها في ذلك
٢٤	.....	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

## أولا - مقدمة

١ - وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/٢٠٠٩، ستتنظر لجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والخمسين في موضوعها ذي الأولوية المعنون "إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تشجيع إمكانية حصول المرأة بشكل متكافئ على فرص عمل كاملة وعمل لائق". وبغية إتاحة إمكانية إجراء تحليل متعمق للموضوع، يدرس هذا التقرير ما يسهم به حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين ومشاركتهن في ذلك في الحصول على فرص عمل كاملة وعمل لائق. ويتناول تقرير آخر للأمم العام بشأن الموضوع ذي الأولوية (E/CN.6/2001/3) المسائل المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك التعليم والعمل في مجال العلم والتكنولوجيا. ويشكل التقريران مساهمات في نظر اللجنة في الموضوع ذي الأولوية.

٢ - ويتضمن هذا التقرير تحليلاً للمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء<sup>(١)</sup> بشأن التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إعداد السياسات والبرامج الوطنية، ومن ثم فهو يستجيب لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠٠٦. ويستند التقرير أيضا إلى المعلومات والبيانات المستمدة من المنشورات الصادرة عن كيانات الأمم المتحدة، والمناقشات المنشورة على الإنترنت<sup>(٢)</sup> ومصادر أخرى حسبما هو مبين، ويختتم بإيراد توصيات بشأن ما سيتخذ مستقبلا من إجراءات لكي تنظر فيها لجنة وضع المرأة.

## ثانيا - معلومات أساسية

٣ - أبرز منهاج عمل بيجين<sup>(٣)</sup> التعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان وأداة أساسية لتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم، وحث الحكومات على القضاء على أوجه التفاوت بين النساء والرجال في الحصول على التعليم والنتائج التعليمية على جميع المستويات وفي جميع

(١) وردت مساهمات من حكومات الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وألمانيا، وباراغواي، وباكستان، وبلجيكا، وبنما، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتركيا، وجامايكا، والجبل الأسود، وجيبوتي، والدانمرك، وزامبيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، والصين، وغرينادا، والفلبين، وقبرص، وكمبوديا، وكندا، ولبنان، ولكسمبورغ، ومالطة، والنرويج، ونيكاراغوا، وهولندا، واليابان، واليونان.

(٢) انظر <http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw55/onlinediscussion.html>.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

أشكال التعليم، بما في ذلك التعليم الابتدائي والثانوي والعالِي، والتدريب المهني، ومحو أمية الكبار، والتعلُّم مدى الحياة، تمثيلاً مع نتائج المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع لعام ١٩٩٠. وفي الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعقودة في عام ٢٠٠٠، دعت الحكومات إلى تحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم وإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم، بما في ذلك التدريب المهني، وفي مجالي العلم والتكنولوجيا. وأبرزت الحكومات الحاجة إلى وضع سياسات وبرامج لزيادة مقبولية المرأة في الوظائف وزيادة فرص حصولها على عمل من نوعية جيدة، عن طريق تحسين فرص حصولها على التعليم النظامي وغير النظامي والتدريب المهني، والتعلم وإعادة التدريب مدى الحياة، والتعلُّم عن بُعد. كما جرى التشديد على أهمية معالجة مشكلة القوالب النمطية الجنسانية بوصفها أحد الأسباب الجذرية للتمييز المهني.

٤ - وأعلن قادة العالم، في إعلان الألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥)، التزامهم بتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم وبلوغ الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠٠٠، حدد المنتدى العالمي للتعليم الذي عُقد في داكار الأهداف الستة لتوفير التعليم للجميع، والتي يركز هدفان منها تحديداً على تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم. وتعالج الأهداف الإنمائية للألفية مسألة المساواة بين الجنسين والتعليم في هدفين من أهدافها الثمانية. إذ يركز الهدف ٢ من تلك الأهداف على تعميم التعليم الابتدائي، في حين تتمثل إحدى غايات الهدف ٣، المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القضاء على التفاوت بين الجنسين في جميع مستويات التعليم.

٥ - ونظرت لجنة وضع المرأة آخر مرة في التعليم والتدريب بوصفهما موضوعاً ذا أولوية في عام ١٩٩٧، وتناولت مراراً في مداولاتها ونتائج اجتماعاتها الجوانب البالغة الأهمية لحصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا والمشاركة فيها، فضلاً عن إمكانية الحصول على عمل لائق، بما في ذلك في استنتاجاتها المتفق عليها لعام ٢٠٠٧ بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة (انظر E/2007/27- E/CN.6/2007/9، الفصل الأول - ألف).

٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إطار عمل بيليم في المؤتمر الدولي السادس المعني بتعليم الكبار والتزمت بإيلاء أولوية للاستثمار في مجال تعلم المرأة مدى الحياة، وتحسين وصولها إلى برامج التعلُّم والتعليم للكبار ومشاركتها فيها.

٧ - كما تتناول صكوك حقوق الإنسان وآليات رصدتها إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهم في ذلك، وإمكانية حصولهن على فرص عمل كاملة وعمل لائق. وتقضي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بأنه يتعين على الدول الأطراف أن تقضي على التمييز ضد المرأة في مجالي التعليم والعمل. ويتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نصاً محدداً بشأن الأجر المنصف والمساواة في الأجر بين الرجل والمرأة عن العمل المتساوي في القيمة. وتشمل اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي لها أهمية خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين الاتفاقية المتعلقة بالتمييز (العمالة والمهنة) لعام ١٩٥٨ (الاتفاقية رقم ١١١)، واتفاقية الأجور المتساوية لعام ١٩٥١ (الاتفاقية رقم ١٠٠)، والاتفاقية المتعلقة بالعمال ذوي المسؤوليات الأسرية لعام ١٩٨١ (الاتفاقية رقم ١٥٦).

٨ - وفي الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تعرب اللجنة بصفة منتظمة عن قلقها إزاء ارتفاع معدلات انقطاع الفتيات عن الدراسة، وبخاصة في المستوى الثانوي، بسبب الزواج المبكر، والقوالب النمطية التقليدية لدور الجنسين، وعدم توفر وسائل المواصلات، والتكاليف غير المباشرة للتعليم، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما بين الفتيات اللاتي يعشن في المناطق الريفية أو النائية والفتيات اللاتي ينتمين إلى أقليات لغوية أو عرقية.

٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اتخذ مؤتمر العمل الدولي قراراً بعنوان "التعافي من الأزمة: إبرام ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل" لمعالجة الأثر الاجتماعي والأثر المتعلق بالعمل للأزمة المالية والاقتصادية الدولية<sup>(٤)</sup>، وإذ لاحظ المؤتمر أن الأزمة ينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها فرصة لصياغة استجابات جديدة في مجال السياسات العامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، قام أيضاً باعتماد توصيات شاملة بشأن المساواة بين الجنسين في عالم العمل، بما في ذلك قسم بشأن فرص العمل والحماية الاجتماعية، والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والحوار الاجتماعي والعملية الثلاثية الأطراف وأدوار الحكومات ومنظمات أرباب العمل ومنظمات العمال ومنظمة العمل الدولية<sup>(٥)</sup>.

(٤) منظمة العمل الدولية، التعافي من الأزمة: إبرام ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل، (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٩).

(٥) انظر منظمة العمل الدولية، تقرير اللجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين، محضر مؤقت رقم ١٣، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٨، جنيف، ٢٠٠٩ (وثيقة منظمة العمل الدولية ILC98-PR13-2009-06-0323-1-En.doc)، قرار بشأن المساواة بين الجنسين في صلب العمل اللائق.

## ثالثاً - إمكانية حصول المرأة على التعليم والتدريب ومشاركتها فيهما<sup>(٦)</sup>

### استعراض عام

١٠ - التعليم هو محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي، وأهميته لتحقيق المساواة بين الجنسين هو أمر مسلم به على نطاق واسع. وتبين الشواهد المستمدة من ٢٤ بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، أن معدل المواليد بين الفتيات اللاتي لم يحصلن على أي تعليم أعلى بأكثر من أربع مرات عن المعدل بالنسبة للفتيات الحاصلات على تعليم ثانوي أو أعلى<sup>(٧)</sup> وقد توسع نطاق الفرص التعليمية على مدى العقود الأخيرة، الأمر الذي مكّن قطاعاً أكبر من سكان العالم من الحصول على التعليم النظامي. وقد تحسنت باطراد نسبة الفتيات إلى الأولاد في الالتحاق بالتعليم، حيث وصلت ٩٧ فتاة لكل ١٠٠ ولد في المستوى الابتدائي، و ٩٦ فتاة لكل ١٠٠ ولد في المستوى الثانوي و ١٠٨ نساء لكل ١٠٠ رجل في المستوى العالي في عام ٢٠٠٨<sup>(٨)</sup>.

١١ - وبالرغم من إحراز تقدم كبير، ما زالت هناك ثغرات في إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم. ففي عام ٢٠٠٧، كان هناك ٧٢ مليون طفل في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية متخلفين عن المدرسة، ٥٤ في المائة منهم من الفتيات<sup>(٩)</sup> وبالمثل، فإن من بين ٧١ مليون من المراهقين غير المتحققين بالمدارس في عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة الفتيات ٥٤ في المائة<sup>(١٠)</sup> وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفتيات غير المتحقات بالمدارس يقل احتمال التحاقهن بالمدارس عن الأولاد. وما زالت إمكانية التحاق النساء والفتيات بالتعليم بعد المرحلة الابتدائية مقيداً في كثير من أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وغرب آسيا، وجنوب آسيا<sup>(١١)</sup> وبالإضافة إلى ذلك، فإن التفاوتات بين الجنسين

(٦) المعلومات الواردة في الفرعين الثالث والرابع من التقرير مستمدة من مدخلات الدول الأعضاء، ما لم يذكر غير ذلك (انظر الحاشية ١ أعلاه).

(٧) البنك الدولي، "مستعدت للعمل: تعزيز الفرص الاقتصادية للمراهقات والشابات"، (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٨).

(٨) اليونسكو، خلاصة التعليم العالمي لعام ٢٠١٠، متاح على الموقع [www.uis.unesco.org/publications](http://www.uis.unesco.org/publications).

(٩) اليونسكو، الوصول إلى المهمشين، تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع لعام ٢٠١٠، متاح على الموقع [www.uis.unesco.org/publications](http://www.uis.unesco.org/publications).

(١٠) م. برونفورت و ب. واليت، "وضع مؤشرات لرصد المراهقين غير المتحققين بالمدارس". ورقة معلومات أساسية مذكورة في الوصول إلى المهمشين، الحاشية (٩) أعلاه.

(١١) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٠ (نيويورك، ٢٠١٠).

من حيث إمكانية الحصول على التعليم والتميز المهني غالباً ما تكون أكثر وضوحاً في التعليم التقني والمهني عنها في التعليم العام<sup>(٩)</sup>.

١٢ - وتخفي المتوسطات العالمية كذلك الاختلافات الواسعة في معدلات المشاركة في التعليم بين البلدان وداخل البلدان على السواء. فعلى سبيل المثال، يزيد عدد الفتيات عن الأولاد في الالتحاق بالتعليم العالي في رابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشمال أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، في حين يقل كثيراً معدل التحاق الفتيات عن الأولاد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغرب آسيا<sup>(١١)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، توجد تفاوتات فيما يتعلق بميادين الدراسة، حيث ما زالت النساء والفتيات ممثلات تمثيلاً زائداً في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، وممثلات تمثيلاً ناقصاً في العلوم والهندسة.

١٣ - وتشكل المرأة ما يقرب من ثلثي الراشدين الأميين الذين يبلغ عددهم ٧٥٩ مليون شخص على مستوى العالم<sup>(١٢)</sup>. وبالرغم من إحراز تقدم في معدلات تعليم الإناث في كثير من المناطق، ما زالت هناك تفاوتات بين الجنسين في بعض المناطق، بما في ذلك الدول العربية، وجنوب وغرب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تقل معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى الإناث عن ٦٢ في المائة.

١٤ - وفي حين تفيد هذه الإحصاءات في الإشارة إلى التغييرات التي تحدث على مر الزمن، فإنه يلزم توفير بيانات دولية مشاهمة مفصلة حسب نوع الجنس لاستكشاف الأسباب الكامنة وراء التفاوتات، مثل الفروق في معدلات الانقطاع عن الدراسة وإكمال التعليم، وانخفاض معدل الالتحاق بالمدارس، وانخفاض معدلات المشاركة حسب نوع الجنس في مواضيع أو ميادين دراسية معينة، لكي يتسنى صياغة استجابات ملائمة فيما يتعلق بالسياسات في معالجة تلك التفاوتات<sup>(١٣)</sup> ويمكن أن يؤدي إنشاء مرصد جنسانية، مثلاً في بوركينا فاسو، إلى تيسير جمع بيانات مفصلة حسب نوع الجنس لرصد التقدم المحرز في هذا المجال وتقييمه.

١٥ - وفي حين ليس من الواضح بعد ما ستخلفه الأزمة المالية والاقتصادية من أثر على تعليم الفتيات، فإن الأزمة أضرت بالخدمات الاجتماعية في كثير من البلدان، بما في ذلك في مجال توفير التعليم. فعلى سبيل المثال، قدر أن الموارد المتاحة للتعليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انخفضت بمقدار ٦,٤ بلايين دولار في السنة في المتوسط في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠<sup>(١٣)</sup> وتشير الخبرة المستمدة من الأزمات السابقة إلى أن الاتجاه نحو تقليص الإنفاق

(١٢) الوصول إلى المهمشين، الحاشية (٩) أعلاه؛ "استعراض جنساني"، ورقة معدة لمشاورة بيجين + ١٥.

(١٣) اليونسكو، التغلب على التفاوتات: أهمية الحوكمة، تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع لعام ٢٠٠٩، متاح على الموقع [www.uis.unesco.org/publications](http://www.uis.unesco.org/publications).

العام أثناء أوقات الأزمة المالية والاقتصادية وانخفاض دخول الأسر المعيشية يؤديان إلى سحب الفتيات من المدارس (E/CN.6/2010/2 - E/2010/4، الفقرة ٧٢).

### زيادة فرص الحصول على التعليم

١٦ - أظهر استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ١٥ عاماً<sup>(١٤)</sup>، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة<sup>(١٥)</sup> أن الدول اضطلعت بنطاق واسع من الإجراءات لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للتعليم والتدريب على الصعيد الوطني، مع تحقيق مكاسب كبيرة للنساء والفتيات، ولا سيما في ما يتصل بإمكانية الحصول عليهما (E/2010/4-E/CN.6/2010/2، الفقرة ٤٩).

١٧ - والتقدم المحرز في تضييق الفجوة بين الجنسين يتضح بصفة خاصة في البلدان التي أجرت إصلاحات لمعالجة الأشكال المتعددة من السلبات التي تواجه الفتيات بما في ذلك الحواجز المالية والثقافية<sup>(١٦)</sup>. وشملت المبادرات المضطلع بها تعيين المعلمات، وتوفير حوافز لنشرهن في المناطق الريفية، وتدريب المعلمين في مجال مراعاة الاعتبارات الجنسانية، وبناء مدارس ساتلية. وقام عدد من البلدان، منها ألمانيا والسلفادور وكمبوديا وكندا باتخاذ تدابير لتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في قطاع التعليم. ووضعت اللجنة الوطنية للتعليم المهني والتقني في باكستان استراتيجية وطنية بشأن المهارات، تعمم مراعاة المنظور الجنساني في التعليم التقني، بغية تحسين فرص حصول المرأة على التعليم وتعزيز التكافؤ بين الجنسين، وتدعيم قدرة المرأة على الحصول على الوظائف من خلال تنمية المهارات. وتتخذ الدول خطوات نشطة في معالجة إمكانية حصول الفتيات على التعليم في إطار التعاون الإنمائي. فمثلاً، تشمل المساعدة الإنمائية المقدمة من بلجيكا واليابان تركيزاً على بناء المدارس، وتدريب المعلمين، والمساعدة في وضع المناهج التعليمية.

١٨ - وما زال الفقر يمثل عقبة رئيسية أمام إمكانية حصول الفتيات على التعليم. ذلك أن حصول الفتيات على التعليم يمكن أن يكون محدوداً بصفة خاصة إذا كن يعشن في فقر أو في مناطق ريفية أو في أحياء حضرية فقيرة أو ينتمين إلى فئة من الأقليات، أو متضررات من النزاع المسلح، أو يعانين من إعاقات. وفي اليمن، تبين أن معدل التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية يكون أدنى ما يمكن في المناطق الأشد فقراً والمناطق الريفية، حيث كانت الفتيات

(١٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١٥) القرار د١-٢٣/٢، المرفق والقرار د١-٢٣/٣، المرفق.

يشكلن نسبة ٧٠ في المائة من الأطفال غير الملحقين بالمدارس ونسبة ٨٨ في المائة يعيشون في مناطق ريفية في عام ٢٠٠٥<sup>(٩)</sup>. وتشير البيانات المستمدة من ٤٢ بلداً أن الفتيات في سن الالتحاق بالمدارس الثانوية من الأسر المعيشية الأشد فقراً يقل احتمال التحاقهن بالمدارس بمقدار النصف بالمقارنة بالفتيات من الأسر المعيشية الأكثر ثراءً<sup>(١١)</sup>.

١٩ - وفي سياق محدودية موارد الأسرة، قد يجاري الآباء والأمهات تعليم الأولاد على تعليم الفتيات، حيث قد يعتبرون أن أية منافع اقتصادية تنتج عن تعليم الفتيات ستؤول إلى أنسبائهن مستقبلاً أو لأنهم قد يساورهم القلق من أن الفتيات سيعجزن عن العثور على فرص عمل بعد انتهاء دراستهن<sup>(١٦)</sup>. كما قد تكون هناك حاجة إلى الفتيات في البيت للقيام بالأعمال المنزلية ورعاية إخوتهن وأخواتهن. وثمة عامل آخر لاستبعاد بعض الفتيات من التعليم وهو عمل الأطفال. وبينت ١٦ دراسة استقصائية وطنية لعمل الأطفال قائمة على أساس الأسر المعيشية أن ٢١,٢ في المائة من الأولاد و ١٥ في المائة من الفتيات ممن تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٤ سنة، و ٤٥,٥ في المائة من الأولاد و ٣٠,٤ في المائة من الفتيات ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ سنة يشاركون في سوق العمل. وإذا أخذ تعريف العمل على أنه يشمل الأنشطة غير الاقتصادية، يتبين أن معدلات عمل الفتيات أعلى منها بالنسبة للأولاد. ومن بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٤ سنة والذين يؤدون أعمالاً منزلية لمدة ٢٨ ساعة أو أكثر في الأسبوع، يتناقص معدل عدد ساعات الانتظام في المدرسة بمعدل أسرع بالنسبة للفتيات عنه بالنسبة للأولاد<sup>(١٧)</sup>.

٢٠ - وقد كانت الحوافز المالية الموجهة إلى الأسر أهمية خاصة في زيادة معدل التحاق الفتيات بالمدارس. وأسفرت بعض التدخلات الموجهة إلى كل من الفتيات والأولاد لجعل التعليم أكثر يسراً بالنسبة لأشد الفئات فقراً، مثل إلغاء الرسوم المدرسية، وبرامج التغذية المدرسية، وتوزيع الزي المدرسي بالجحان، إلى زيادة الطلب على الالتحاق بالمدارس الابتدائية وثبت أنه مفيد بصفة خاصة بالنسبة للفتيات في المدارس الإعدادية<sup>(١٨)</sup>. ومع ذلك، فإن إلغاء الرسوم المدرسية يمكن أن يجبر المدارس التي تواجه نقصاً في الموارد على فرض رسوم غير رسمية بتحميل الآباء ثمن الكتب المدرسية وغيرها من لوازم التعليم والتعلم<sup>(١٢)</sup>.

Plan International, "Behind the screen: an inside look at gender inequality in Asia" resized edition, (١٦) 2008, available at: <http://plan-international.org/files/Asia/publications/behindthescreen.pdf>

(١٧) فيديريكو بلانكو ألياس، "تقييم الفجوة الجنسانية: أدلة مستمدة من الدراسات الاستقصائية لبرنامج المعلومات الإحصائية والرصد المتعلق بعمل الأطفال" (حنيف، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٩).

(١٨) International Initiative for Impact Evaluation, *Enduring Question Brief*, No. 8, May 2009

٢١ - ويطبق عدد من البلدان في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا برامج للتحويل النقدي المشروط، توفر مساعدة نقدية للأمهات أو الأسر لكفالة قيد الفتيات في المدارس واستبقائهن فيها<sup>(١٩)</sup>. بيد أن نتائج تلك البرامج متفاوتة من حيث سد الفجوة الجنسانية. وأظهر تقييم لبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي في نيكاراغوا عدم وجود فرق يذكر في أثر معدلات الالتحاق بالنسبة للفتيات والأولاد<sup>(٢٠)</sup>. وأدى تنفيذ برنامج الفرص (Oportunidades) والذي كان يعرف في السابق باسم برنامج (Progresa)، في المكسيك إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية بنسبة ٩,٢ في المائة للفتيات و ٦,٢ في المائة للأولاد، وعدم وجود أثر يذكر على الالتحاق بالمدارس الابتدائية<sup>(٢١)</sup>. وقد نجح برنامج للتحويل النقدي المشروط موجه نحو الطالبات في إقليم البنجاب في باكستان في زيادة معدل التحاق الفتيات بالمدارس في الصفوف من السادس إلى الثامن مع حدوث أثر عارض إيجابي على معدل التحاق الأولاد<sup>(٢٢)</sup>. بيد أن هناك قلق من أن تلك البرامج يمكن أن تؤدي إلى تدعيم التقسيمات الجنسانية للعمل وإدامة القوالب النمطية الجنسانية إذا كان من المتوقع أن تضطلع الأمهات بالمسؤولية الكاملة عن الالتزام بجميع الشروط المعلقة على المشاركة في البرامج<sup>(٢٣)</sup>.

٢٢ - وقد اضطلعت الحكومات بحملات لزيادة الوعي بغرض إقناع الآباء والأمهات بأهمية تعليم الفتيات. وعمل عدد من الحكومات في غرب أفريقيا مع رؤساء القرى والقيادات الدينية للقيام بحملات موجهة نحو الآباء والأمهات لإبلاغهم بأهمية تعليم بناتهم<sup>(٢٤)</sup>. وقامت زامبيا بإذكاء وعي المجتمعات المحلية بأهمية تعليم الفتيات وقدمت منحا مالية إلى الفتيات وأسفرت الحملتان اللتان اضطلعت بهما تركيا باسم ”تساقط الثلج“ و ”يا أبي، أدخلني المدرسة“ عن إحداث أثر ملموس على التحاق الفتيات بالمدارس.

(١٩) Unterhalter, et. Al., “Gender equality and women and girls' education, 1995-2010: How much is there a space for hope?”, paper for UNESCO 15-year review of the Beijing Platform of Action, 2010

(٢٠) J.A. Maluccio, and R. Flores, “Impact evaluation of a conditional cash transfer program: the Nicaraguan Red de Proteccion Social”, Discussion Paper No. 184 (Washington, D.C., International Food Policy Research Institute, 2004)

(٢١) T.P. Schultz, “School subsidies for the poor: evaluating the Mexican Progresa poverty program”, *Journal of Development Economics*, vol. 74, No. 1 (2004), pp. 199-250. Available at <http://ideas.repec.org/egc/wpaper/834.html>

(٢٢) A. Hasan, “Gender-targeted conditional cash transfers: enrollment, spillover effects and instructional quality”, Policy Research Working Paper, No. 5257 (Washington D.C., World Bank, 2010)

(٢٣) م. مولينو، ”التغيير والاستمرارية في الحماية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية: الأمهات في خدمة الدولة“ (جنيف، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٧).

٢٣ - والزواج المبكر والحمل المبكر قد يؤديان إلى إجبار بعض الفتيات على الانقطاع عن المدرسة. وتشير البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية التي أجريت في ٦٠ بلدا إلى أن ٥٠ في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ سنة يتزوجن قبل بلوغ سن ١٨ سنة في جنوب آسيا، و ٤١ في المائة في أفريقيا، و ٢٥ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي<sup>(٢٤)</sup>.

٢٤ - وشملت التدابير التي اتخذتها الحكومات لتخفيض عدد من ينقطع عن الدراسة بسبب الحمل المبكر تنقيح مدونات التعليم للسماح للأمهات المراهقات بالعودة إلى المدرسة<sup>(٢٥)</sup>. وفي جمهورية ترانينا المتحدة، ثمة تغيير قانوني، يحدث بمساعدة السويد، لتمكين الفتيات والشابات من العودة إلى المدرسة بعد الولادة. وتعطي الجامعة الدانمركية والوكالة الدانمركية للممتلكات، تحت إشراف وزارة العلم والتكنولوجيا والابتكار، منحا للجامعات عندما يكمل الطلاب دراستهم في غضون المدة الرسمية للبرنامج، مع أخذ وقت الحمل في الاعتبار بالنسبة للطالبات.

٢٥ - كما يمكن أن تؤدي الشواغل بشأن سلامة الفتيات في المدرسة، وبصفة خاصة احتمال تعرضهن للعنف الجنسي في طريقهن إلى المدرسة وداخل المدرسة إلى إجبار الآباء والأمهات على سحب بناتهن من المدرسة<sup>(٢٦)</sup>. ويساور آباء وأمهات الفتيات في المناطق الريفية النائية القلق بصفة خاصة إزاء سلامة بناتهم بسبب البُعد عن المدرسة<sup>(٢٧)</sup>. وأنشأت تركيا مدارس داخلية في القرى والمستوطنات الصغيرة، وبخاصة حيثما تنقطع الفتيات عن المدرسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في الهياكل الأساسية مثل المياه والمواصلات والطاقة يمكن أن يحسن سلامة الفتيات في المدرسة وفي الطريق إلى المدرسة، وأن يخفف كثيرا العبء الواقع على الفتيات بسبب العمل بدون أجر، مثل جمع المياه والوقود. وقد مولت بلجيكا عددا من المشاريع، في السنغال والمغرب بالدرجة الأولى، لزيادة إمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية في المناطق الريفية بالنظر إلى أن الفتيات يتحملن المسؤولية الرئيسية عن جمع المياه وقد لا يرسلن إلى المدرسة بسبب غياب المراحيض الصحية. وقد حسنت جيبوتي الهياكل الأساسية للمدارس الابتدائية بتزويدها بالمياه والكهرباء والمراحيض والملاعب والأماكن الآمنة.

(٢٤) M. Buvinie et. Al., "Gender shapes adolescence", *Development Outreach*, vol. 9, No. 2 (2007), pp. 12-15

(٢٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "ما هو المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟: تقييم دولي" (نيويورك، حزيران/يونيه ٢٠١٠).

(٢٦) الخطة الدولية، لأني فتاة: حالة الفتيات في العالم، ٢٠٠٩، متاح على الموقع <http://plan-international.org>.

٢٦ - وقد استخدمت الحصص النسبية لضمان إتاحة فرص متكافئة للفتيات والأولاد والنساء والرجال للتعليم وتوزيع الموارد بحيث تؤدي إلى تضيق الفجوة الجنسانية<sup>(٢٧)</sup>. ففي زامبيا على سبيل المثال، تحجز نسبة ٣٠ في المائة من أماكن القبول في الجامعات للفتيات، في حين يتنافس كل من الإناث والذكور على نسبة الـ ٧٠ في المائة المتبقية.

٢٧ - وروجت الدول الأعضاء لالتحاق الفتيات بالتعليم من خلال دعم مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات ومنظمات المجتمع المدني، مثل منتدى النساء الأفريقيات العاملات في حقل التربية والتعليم. كما أسهمت النرويج في العمل الذي تضطلع به اليونيسيف لتعزيز التعليم الابتدائي، وحقوق الفتيات، والمساواة بين الجنسين. وقدمت النرويج ١٣٥ مليون كرونة دافعية لمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع مع التركيز على تعزيز إمكانية حصول الفتيات على التعليم.

### تحسين نوعية التعليم والقضاء على القوالب النمطية الجنسانية

٢٨ - لا يتوقف توفير التعليم للجميع على زيادة إمكانية الحصول على التعليم فحسب، بل أيضا على ما تتعلمه الفتيات والأولاد في المدارس. وقد برزت مسألة تدني نوعية التعليم بوصفها مصدرا للقلق البالغ، ولا سيما في العالم النامي، حيث يتخرج الكثير من التلاميذ من المدرسة دون الحصول على المهارات الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة والحساب. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج الفتيات والنساء إلى أكثر من مجرد تعلم القراءة والكتابة والحساب، إذ يتعين عليهن أيضا أن يمتدّن مهاراتهن المتصلة بسوق العمل الحالية، مثل التفكير النقدي، والعمل الجماعي، والتخطيط والتنظيم، والتواصل، والقيادة.

٢٩ - وتتوقف نوعية التعليم على عدد من العوامل، منها الهياكل الأساسية للمدارس، وتوفير الكتب المدرسية والمواد التعليمية، ودرجة كفاءة المعلمين وتدريبهم، كما يمكن أن يساعد الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة على تحسين مستوى التحصيل التعليمي في المراحل اللاحقة. ففي بنما، على سبيل المثال، توجد ثلاثة برامج مستقلة نظامية وغير نظامية موجهة للأطفال من سن ٤ إلى ٥ سنوات، وخطط لتوسيع نطاق شبكتها للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بغية الوصول إلى عدد أكبر من الأطفال والأطفال الأحدث سنًا.

(٢٧) معهد اليونسكو للتعليم مدى الحياة، "كفالة فرص متكافئة للتعليم مدى الحياة"، ورقة للمناقشة على الإنترنت من إعداد اليونسكو بشأن المساواة بين الجنسين والتعليم والتدريب في إطار بيجين + ١٥.

٣٠ - ويتمثل أحد العناصر التي تؤثر على نوعية التعليم في المدارس في القوالب النمطية الجنسانية. ويمكن أن يسهم التحيز الجنساني في المناهج التعليمية الرسمية والكتب المدرسية في التمييز بين الجنسين في الاختيارات الوظيفية للطلاب. وقد كشف تحليل مقارنة لدراسات أجريت في ثلاثة من البلدان النامية أنه بغض النظر عن الحدود الجغرافية أو مستويات النظام الأبوي، فإن الكتب المدرسية تمثل النساء تمثيلاً ناقصاً من حيث النص والرسومات الواردة فيها، وتسعى إلى نقل قوالب نمطية جنسانية بشأن الأدوار المهنية والمزلية فضلاً عن الخصائص والتصرفات الفردية<sup>(٢٨)</sup>. وفي حين أحرز عموماً بعض التقدم في القضاء على التحيز الجنسي الصارخ من الكتب المدرسية والمناهج التعليمية، فإنه يلزم بذل مزيد من الجهود لزيادة تصوير كل من المرأة والرجل في أدوار أقل تنميطاً في جميع مستويات التعليم<sup>(٢٨)</sup>.

٣١ - وقد قام عدد من البلدان، بما في ذلك إسبانيا وتركيا والجزيل الأسود ومالطة واليونان باستعراض وتنقيح المناهج التعليمية والكتب المدرسية للقضاء على القوالب النمطية. وفي بعض الحالات، مثلما حدث في ماليزيا، وفرت وزارة التعليم مبادئ توجيهية لمحوري وناشري الكتب المدرسية للقضاء على القوالب النمطية الجنسانية (CEDAW/C/MYS/CO/2). وفي البرازيل، وضعت الأمانة الخاصة المعنية بالسياسات المتعلقة بالمرأة ووزارة التعليم معايير لاختيار الكتب المدرسية للصفوف من الأول إلى الرابع. وكان من المتعين ألا يقتصر الأمر على أن تتجنب الكتب القوالب النمطية السلبية فحسب، بل أن تعمل أيضاً على تشجيع التعليم القائم على أساس المساواة بين الجنسين (CEDAW/C/BRA/6). وفي بلجيكا، تعاونت وزارتا تكافؤ الفرص والتعليم في وضع دليل لمساعدة المعلمين والمفتشين والناشرين والمؤلفين ومقدمي الخدمات التعليمية على اكتشاف القوالب النمطية المتحيزة ضد المرأة في الكتب المدرسية. وفي إكوادور، قدم المجلس الوطني للمرأة مساعدات تقنية إلى وزارة التعليم لكي تولي المواد التعليمية لبرامجها في مجالي محور الأمية والتعليم الأساسي أولوية لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة.

٣٢ - وتسليماً بأن المعلمين قد يقومون بإدامة القوالب النمطية الجنسانية، اضطلع عدد من البلدان، منها سلوفاكيا وغرينادا وكمبوديا واليونان، بمبادرات لتوعية المعلمين وغيرهم من المشتغلين بالعملية التعليمية بقضايا المساواة بين الجنسين وأنشأت إسبانيا صفحة بايية بشأن التعليم على الإنترنت كحيز افتراضي لمديري التعليم وغيرهم من أصحاب المصلحة لتبادل

(٢٨) ر. ل. بلومبيرغ، (٢٠٠٧). التحيز الجنساني في الكتب المدرسية: عقبة خفية على طريق تحقيق المساواة في التعليم. ورقة معلومات أساسية معدة لتقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع لعام ٢٠٠٨.

المعارف والخبرات بشأن النهج التعليمية المتميزة جنسانيا. وفي بلجيكا، تشمل البرامج التدريبية الأولية لمعلمي المرحلة الابتدائية دورة دراسية مدتها ٣٠ ساعة بشأن التوعية الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، يزود المعلمون في بلجيكا منذ عام ٢٠٠٦ بتدريب في مجال التنوع الجنساني والجنسي بهدف تفكيك القوالب النمطية، وتقديم المواد التربوية من منظور جنساني، واختبار الأدوات التربوية لأغراض التوعية، وتشجيع المواقف التربوية المحايدة. وشملت المبادرات الأخرى التي تستهدف القضاء على القوالب النمطية الجنسانية مشروعا بشأن تيسير المساواة عن طريق التعليم في مالطة، شمل تنظيم حلقات تدريبية بشأن مبادئ المساواة بين الجنسين وتحقيق توازن بين العمل والحياة موجهة نحو مقرري السياسات والمعلمين والطلاب، فضلا عن برامج لإذكاء الوعي العام في جامايكا.

٣٣ - ويعد كل من المعلمات والمعلمين مهمين للغاية في التصدي للقوالب النمطية الجنسانية لكونهم يمثلون قدوة لصغار الفتيات والأولاد. ومع ذلك، فإن المعلمات ممثلات تمثيلا زائدا في المستويات الأدنى للتعليم ويملن إلى التجمع في المدارس الحضرية، وبخاصة في البلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٥، بلغت النسبة العالمية للمعلمات ٩٤ في المائة في المرحلة قبل الابتدائية و ٦٢ في المائة في المرحلة الابتدائية و ٥٣ في المائة في المرحلة الثانوية و ٤١ في المائة في مرحلة التعليم العالي<sup>(١٣)</sup>. ومع ذلك، فإن بعض البلدان يفتقر إلى المعلمات في المستويات الأدنى من التعليم. ولمواجهة ذلك، تشترط زامبيا، على سبيل المثال، تخصيص نسبة ٥١ في المائة من الطلاب الملتحقين بكليات تدريب المعلمين للإناث و ٤٩ في المائة للذكور، مما ساعد على رفع عدد المعلمات، وبخاصة في المناطق الريفية. وتحاول بلدان أخرى تعيين معلمين. وتحاول هولندا جعل التعليم الابتدائي أكثر جاذبية للرجال، وذلك عن طريق رفع المرتبات. وسعيا إلى إيجاد قدوة للأولاد ولفتح فرص عمل جديدة للرجال، اتخذت ألمانيا تدابير لزيادة عدد المعلمين المهنيين في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك عن طريق إعادة تدريب الرجال المهتمين بالدخول في تلك المهنة، فضلا عن نشر معلومات بشأن المبادرات ذات الصلة.

٣٤ - وقد اتخذت أيضا تدابير لزيادة عدد الأستاذات في الجامعات، بوسائل من بينها تقديم حوافر مالية. وأطلقت ألمانيا برنامجاً يسمى برنامج "الأستاذات"، تُدعى بموجبه الجامعات إلى تقديم خططها لتحقيق تكافؤ الفرص لكي تحصل على تمويل لعدد يصل إلى ثلاث أستاذات. وبالمثل، أنشأت بلجيكا نظاما جديدا لتمويل الجامعات، يقوم جزئيا على أساس زيادة عدد الأستاذات، في حين وضعت سويسرا هدفا لتخصيص نسبة ٢٥ في المائة من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات للأستاذات وقدمت حوافر اقتصادية إلى الجامعات لتعيين الأستاذات.

٣٥ - وهناك احتمال بأن تكون القوالب النمطية الجنسانية أحد العوامل التي تسهم في تدني معدلات إنجاز الأولاد في التعليم في بعض المناطق، بما في ذلك من حيث الأداء في المدارس والبقاء فيها والمشاركة في التعليم العالي. وكشف تقرير صدر مؤخراً في السويد عن أن الفتيات يحصلن على درجات أفضل من الأولاد، وأن هناك احتمالاً أكبر بأن يشخص الأولاد بمشاكل سلوكية تتطلب تدخلاً علاجياً. وفي غرينادا، شملت التدابير المتخذة لمعالجة هذه المسألة توعية الجمهور، وعقد حلقات عمل داعمة، والتنمية الشخصية، والتدريب على التحكم في الغضب. وبالرغم من أن ثمة احتمالاً أن يؤدي قصور الإنجاز لدى الأولاد إلى تخفيض التركيز على الفتيات، فإنه يوفر أيضاً فرصة لتحسين إدماج المنظورات الجنسانية في التعليم، كما يوضحه مشروع "فينوس" في بلجيكا. وفي حين كانت نقطة بداية المشروع هي القلق إزاء أداء الأولاد في المدارس الثانوية، فإنه حدد ممارسات معينة أدت إلى زيادة حفز كل من الأولاد والفتيات على التعلم.

### التعليم والتدريب غير النظاميين

٣٦ - ما زال التدريب غير النظامي يشكل عنصراً هاماً مكملاً للنظام التعليمي النظامي. فهو يمكن أن يصل إلى النساء والفتيات غير المتحقات بالمدارس، وهو مهم بصفة خاصة في البلدان المتضررة من حالات الطوارئ. ووفقاً لدراسة استقصائية أجرتها إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، فإن نسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من المشاركات في برامج محو الأمية للكبار تتولد لديهن درجة أعلى من الاعتداد بالنفس والثقة في قدرتهن على الإسهام في صنع القرار على مستوى الأسرة والمشاركة في الشؤون العامة على الصعيد المحلي<sup>(٢٩)</sup>.

٣٧ - ويمثل التعليم غير النظامي أداة بالغة الأهمية للقضاء على الأمية بين الراشدين. وقد عززت باكستان البعد الجنساني لبرامجها في مجال محو الأمية، عن طريق إعادة النظر في سياساتها وبرامجها الوطنية. وأجريت بحوث لمعرفة الأسباب الجذرية لانخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء، وأعدت مجموعة أدوات للدعوة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج محو الأمية، وتمت توعية مقرري السياسات وقادة المجتمعات المحلية بشأن أهمية محو أمية الإناث في التنمية الوطنية<sup>(٢٧)</sup>. ومن خلال حملة محو الأمية التي اضطلعت بها تركيا بعنوان "الأم والفتاة في المدرسة"، وفرت وزارة التعليم الوطني، والبلديات، والمنظمات غير الحكومية دورات دراسية لمحو أمية النساء والتدريب على المهارات من خلال المدارس والمؤسسات المهنية والتقنية. ونظمت باراغواي حملات لمحو الأمية مراعية للمنظور

(٢٩) United Kingdom Department for International Development "Adult literacy: An update" (DFID) DFID (٢٩) .practice paper. August (2008).

الجنساني تستهدف كلا من المرأة والرجل في المجتمعات المحلية. ونظمت جيبوتي حملات مختلفة لحو الأمية تركز على تمكين المرأة، أسفرت عن اكتساب نحو ١٧ ٠٠٠ من النساء والمراهقات لمبادئ الحساب ومهارات القراءة الأساسية.

٣٨ - ويتمثل أحد جوانب الضعف الرئيسية التي تعترض البرامج التدريبية غير الرسمية في أنها لا تستند في كثير من الأحيان إلى تقييم الفرص المتاحة في الأسواق المحلية<sup>(٣٠)</sup>، وهي يتم توفيرها حتى في غياب فرص العمل ذات الصلة في السوق. وعلاوة على ذلك، فإنها كثيرا ما تظل محصورة في حدود القوالب النمطية الجنسانية بتدريب الفتيات والنساء على المهن الأثوية التقليدية، مثل تصفيف الشعر وحيطة الملابس<sup>(٣٦)</sup>.

٣٩ - واعترافا بذلك، دعمت بلجيكا مشروعا لتوفير التدريب المهني في السنغال للنساء اللاتي تركن المدرسة بعد التعليم الابتدائي أو الإعدادي، أو للأميات، زودهن بتدريب على مهارات مصمم للوفاء باحتياجات وإمكانات سوق العمل المحلية. وفي كمبوديا، وفر برنامج تكنولوجيا ما بعد الحصاد وتكييف المهارات الذي يستهدف فقراء الريف للتلاميذ الذين انقطعوا عن الدراسة، وبخاصة الفتيات، دورات دراسية مكثفة لإكمال مستوى يعادل شهادة إتمام الصف التاسع لتمكينهم من الالتحاق بأي مدرسة مهنية ملائمة. ووفرت وزارة التجارة بالصين، بالتعاون مع إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، تدريباً على المهارات التقنية وبناء القدرات للفتيات الريفيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٨ سنة واللاتي انقطعن عن الدراسة في السابق في عدد من المقاطعات.

٤٠ - وقد وسعت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نطاق إمكانات التعلم عن بعد. ونفذت باراغواي، على سبيل المثال، برنامجا تدريبيا لحو الأمية يقوم على استخدام الوسائل السمعية البصرية. إلا أن التعلم عن بعد يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مختلف العقبات التي قد تواجهها المرأة. فعلى سبيل المثال، لم ينجح مشروع للتعلم الإلكتروني والتعلم عن بُعد للنساء اللاتي يقمن في المناطق الريفية في تركيا إلا بعد إضافة عنصر للتعليم وجها لوجه، وتوفير خدمات لرعاية الأطفال، ووسائل للانتقال إلى مراكز التعلم، وتوفير طعام للنساء وأطفالهن<sup>(٣١)</sup>.

(٣٠) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقرير عن الشباب في العالم ٢٠٠٧: بلوغ الشباب مرحلة الرشد: التقدم المحرز والتحديات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.07.IV.1).

(٣١) لجنة وضع المرأة، الدورة الرابعة والخمسون، الموجز المقدم من مدير المناقشة للفريق من أجل التحضير لدورة اللجنة لعام ٢٠١١.

## رابعاً - إمكانية حصول المرأة على فرص عمل كاملة وعمل لائق ومشاركتها في ذلك

### استعراض عام

٤١ - بالرغم من أن التعليم له فوائد متعددة لا تتعلق بالسوق، فإنه من الشائع أن يتوقع أن يؤدي التعليم إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الدخل. ومع تقدم البلدان نحو تحقيق تكافؤ الجنسين في معدل الالتحاق بالمدارس، من المنطقي أن يتوقع أن تنعكس هذه المكاسب على سوق العمل. بيد أنه بالرغم من حدوث زيادة في معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، فإن تلك الزيادة لم تبلغ المستوى المتوقع من التحسُّن الذي تحقق في التعليم. وبالرغم من زيادة حصة المرأة في العمل المدفوع الأجر خارج قطاع الزراعة، قُدرت مشاركة الإناث في القوى العاملة بنسبة ٥٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨، مقابل نسبة ٧٧,٥ في المائة للذكور. وفي الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٤ سنة، ما زالت مشاركة المرأة في القوى العاملة أقل من مشاركة الرجل في جميع المناطق، وسجلت منطقة جنوب آسيا أوسع فجوة بين الجنسين، حيث بلغت نسبة الرجال الذين يعملون أو يبحثون عن عمل ٨٢ في المائة مقابل ٢٧ في المائة للنساء<sup>(٣٢)</sup>.

٤٢ - وحتى في المناطق التي توجد بها معدلات عالية للالتحاق بالمدارس لكل من الفتيات والأولاد، مثل أمريكا اللاتينية وأوروبا ووسط وشرق آسيا، ومنطقة المحيط الهادئ، تقل مشاركة المرأة في القوى العاملة كثيراً عن مشاركة الرجل<sup>(٣٤)</sup>. وبالمثل، فإنه بالرغم من إحراز تقدم ملموس في النواتج التعليمية للفتيات والنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما زالت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة دون ٣٠ في المائة<sup>(٣٣)</sup>.

٤٣ - وفي الوقت ذاته، فإن معدل البطالة للمرأة على الصعيد العالمي أعلى منه للرجل؛ وقدّر ذلك المعدل بنسبة ٧ في المائة مقابل ٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩<sup>(٣٣)</sup>. وثلث عدد النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة و ٢٤ سنة في البلدان النامية "عاطلات عن العمل"، أي أنهن إما لا يعملن ويبحثن بنشاط عن عمل، أو لسن ضمن القوى العاملة ولسن في المدرسة، مقابل نسبة الخمس بالنسبة للشباب<sup>(٣٤)</sup>. ووفقاً لدراسة أجريت في عدد كبير

(٣٢) البنك الدولي، "مساواة المرأة، أين نحن الآن؟"، (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٨).

(٣٣) منظمة العمل الدولية، الاتجاهات العالمية للعمالة، (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠١٠).

(٣٤) Katz E. (2008). "Programs Promoting Young Women's Employment: What Works?"

من البلدان النامية، كانت المشاركة في عمل غير مدفوع الأجر أو العمل في مشروع متري تمثل سبباً مهماً لعدم دخول الشابات سوق العمل<sup>(٣٥)</sup>.

٤٤ - وفي حين زادت فرص حصول المرأة على العمل، وإن كان ليس على نفس مستوى المكاسب التعليمية، فإن نوعية العمل المتاح لم تتحسن كثيراً. ولا يرتبط التقدم المحرز نحو توفير فرص عمل كاملة دائماً بالعمل اللائق: فقد تدخل المرأة سوق العمل، ولكن في وظائف لا تكفل أي حقوق للعاملين، أو تبسط مظلة الحماية الاجتماعية، أو تشجع الحوار الاجتماعي.

٤٥ - وفي عام ٢٠٠٩، كانت نسبة ٥١,٢ في المائة من العاملات يعملن في وظائف غير مستقرة، مقابل ٥٥,٩ في المائة قبل ذلك بعشر سنوات. وبالرغم من أن حصة الرجل في الوظائف غير المستقرة مرتفعة أيضاً، إذ تبلغ ٤٨,٢ في المائة، فإن احتمال عمل المرأة بلا أجر في إطار الأسرة هو ضعف الاحتمال بالنسبة للرجل<sup>(٣٦)</sup>. وتوجد فجوات في الأجور بين الجنسين في جميع أنحاء العالم وتتراوح تقديرياً بين ٣ و ٥١ في المائة، بمتوسط عالمي قدره ١٧ في المائة<sup>(٣٧)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرأة ممثلة تمثيلاً زائداً في العمل على أساس عدم التفرغ. ففي الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، كانت نسبة النساء اللاتي يعملن على أساس عدم التفرغ ٣١,١ في المائة مقابل ٧,٩ في المائة للرجال في عام ٢٠٠٨<sup>(٣٨)</sup>.

٤٦ - وبسبب الأزمة المالية والاقتصادية، تجاوزت الزيادات في معدل البطالة بين الإناث معدلها بين الذكور في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في بعض المناطق، مثل جنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والاقتصادات المتقدمة النمو<sup>(٣٣)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بالرغم من أن الأثر المتباين للأزمة يختلف من بلد إلى آخر حسب التمييز في الوظائف على أساس نوع الجنس، فإن المرأة كثيراً ما تقضي وقتاً أطول في العمل بأجر وبدون أجر للتعويض عن الأثر الناجم عن الأزمة بالنسبة لدخول الأسر المعيشية<sup>(٣٩)</sup>.

(٣٥) ILO (2010). Global employment trends. Geneva.

(٣٦) منظمة العمل الدولية، "المرأة في أسواق العمل: قياس التقدم المحرز وتحديد التحديات"، جنيف (٢٠١٠).

(٣٧) International Trade Union Confederation, "The global gender pay gap" (Brussels, 2008).

(٣٨) European Commission, "Equality between women and men" (Brussels, 2010).

(٣٩) الأمم المتحدة، الدراسة الاستقصائية العالمية لدور المرأة في التنمية، (نيويورك، ٢٠٠٩).

## زيادة قدرة المرأة على الوصول إلى سوق العمل

٤٧ - وفقا للدراسات الاستقصائية التي أجرتها منظمة العمل الدولية والمتصلة بالانتقال من المدرسة إلى العمل لعدة بلدان، فإن الشباب يجدون صعوبة أكبر عما يصادفه الشباب فيما يتصل بالانتقال من المدرسة إلى العمل بسبب محدودية إمكانية الوصول إلى الشبكات الاجتماعية وقنوات المعلومات وآليات البحث عن عمل<sup>(٤٠)</sup>. وفي بعض السياقات، يمكن للأعراف الاجتماعية أن تقيد قدرة المرأة على الانتقال ماديا أو تجعل فكرة العمل غير مقبولة بالنسبة لها<sup>(٤١)</sup>. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ينطوي الانتقال من المدرسة إلى العمل على صعوبة شديدة بالنسبة للمرأة بسبب محدودية القدرة على الانتقال إلى سوق العمل، وعدم التوافق بين المهارات المكتسبة من خلال التعليم ومطالب سوق العمل، والعوائق القانونية أو المعايير الثقافية<sup>(٤١)</sup>. وفي لبنان، على سبيل المثال، تُعزى محدودية مشاركة المرأة في سوق العمل إلى الموروث الثقافي، والعقلية السائدة، والقوالب النمطية الجنسانية المتأصلة الجذور. وعلاوة على ذلك، فإن أرباب العمل في بعض البلدان قد يفضلون توظيف الشباب على توظيف الشباب<sup>(٤٠)</sup>.

٤٨ - وعلى ذلك، فإن الاضطلاع بمبادرات للانتقال من المدرسة إلى العمل يُعد أمرا حتميا لكفالة ترجمة المكاسب التي تُحققها الفتيات في التعليم إلى فرص عمل لائق للشابات. ولتحسين إمكانية انتقال المرأة من المدرسة أو التدريب إلى العمل، استخدمت ألمانيا في برامجها لتقديم المساعدة الإنمائية خدمات المشورة والتنسيق التي تراعي الفوارق بين الجنسين، ودورات تدريبية تُراعي الفوارق بين الجنسين.

٤٩ - وفي أمريكا اللاتينية، نجحت البرامج التي تأخذ في اعتبارها السياق الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي في تصميمها، بما في ذلك من خلال تقييم أوضاع سوق العمل والتحديات المتصلة بالبطالة التي تواجه المراهقات والشابات<sup>(٣٤)</sup>. فمشروع التدريب المهني المحدد الأهداف والمستجيب للطلب المسمى بروجوفين، الذي يجري تنفيذه في بيرو، على سبيل المثال، نجح في تعزيز فرص عمل الشباب وتحقيق فرص متكافئة لمن للتدريب على المهارات غير التقليدية. كما يدفع رواتب إضافية لتغطية تكاليف رعاية الأطفال<sup>(٣٤)</sup>.

(٤٠) منظمة العمل الدولية، عمل الشباب: كسر الحواجز الجنسانية للشابات والشبان (٢٠٠٨)، متاح على شبكة الإنترنت عند الموقع <http://www.ilo.org/>.

(٤١) البنك الدولي، "سد الفجوة: تحسين قدرة المرأة وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، (واشنطن العاصمة، ٢٠١٠).

٥٠ - وبعض البرامج، مثل برامج توفير سُبل العيش للمراهقين في بلدان جنوب آسيا والبلدان الأفريقية، لا تركز فحسب على تعزيز المهارات المطلوبة لسوق العمل، بل تجمع أيضاً بين برامج التدريب المهني وبرامج الصحة الإنجابية وغيرها من البرامج. ونظراً لأن المرأة تتاح لها إمكانات أقل للوصول إلى الشبكات الاجتماعية للحصول على معلومات بشأن فرص العمل، فإن الاستعداد للعمل ومهارات البحث عن عمل تكتسبان أهمية بالغة بصفة خاصة للشابات لكي يمكنهن العثور على عمل والاحتفاظ به وينبغي بالتالي إدراجها في مناهج التعليم العالي والتدريب المهني.

٥١ - وقد اتخذ عدد من البلدان تدابير لزيادة إمكانية حصول المرأة على فرصة عمل، وذلك من خلال تقديم برامج تدريبية، وتطوير أدوات للجهات صاحبة المصلحة، وتوفير حوافز لأرباب العمل. واستهدفت بيلاروس النساء من خلال إقامة أسواق للتوظيف لملء الوظائف الشاغرة، وتوفير تدريب مهني وإعادة تدريب في الميادين التي يشهد الطلب عليها، وتقديم قروض لأرباب العمل لإنشاء وظائف للنساء. ووفرت دائرة التوظيف العامة في الدانمرك، من خلال الوحدة المتخصصة التابعة لها والمعنية بالمساواة بين الجنسين، أدوات لمراكز التوظيف وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لكفالة تكافؤ إمكانية وصول النساء والرجال إلى سوق العمل. ونفذت قبرص مشروعاً رائداً بشأن توفير ترتيبات توظيف مرنة لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، بما في ذلك عن طريق تقديم إعانات لتغطية تكاليف عمل المرأة.

٥٢ - ويجب أن تراعي المبادرات المضطلع بها العقبات التي تواجهها بعض الفئات من النساء، مثل النساء الأكبر سناً، والنساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية، والنساء اللاتي ينتمين إلى الأقليات، في الحصول على فرص تدريبية. فكثير من النساء الأكبر سناً، على سبيل المثال، يلزم تعزيز مهارتهن وتطوير مهارات جديدة لديهن لكي يكون باستطاعتهم الاستمرار في العمل. وينبغي أن تأخذ البرامج التدريبية بعين الاعتبار احتياجاتهن وأوجه قصورهن المتعلقة بالسن. والميثاق الأعظم للمرأة، وهو قانون المساواة بين الجنسين في الفلبين، يفوض إدارة الزراعة ووحدات الحكومة المحلية في كفالة مشاركة النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية في البرامج التدريبية المتعلقة بإنتاج الأغذية. وشدد برنامج بيرو التمكيني (Capacitate) المتعلق بالتدريب الوظيفي للمشاركة في سوق العمل على إشراك المرأة في البرامج التدريبية لإنتاج المحاصيل الزراعية ومنتجات الألبان وتجهيز الأغذية. واتخذت الدانمرك مبادرات بغرض تعزيز مشاركة المرأة من الأقليات العرقية في التعليم وسوق العمل، بما في ذلك إنشاء برنامج لإدماج جميع المهاجرين القادمين حديثاً يوفر تدريباً على متطلبات سوق العمل، وشبكة توجيهية. وقام برنامج كندا لتعزيز مهارات الشعوب الأصلية وشراكات التوظيف بحشد قيادات

مجتمعات الشعوب الأصلية والقطاع الخاص وقيادات الصناعات الرئيسية والنقابات ومؤسسات التعلم من أجل تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في الأنشطة التدريبية وأنشطة الاحتفاظ بالوظيفة.

٥٣ - وبغية مساندة المرأة في العودة إلى سوق العمل بعد انقطاعها عن العمل، ثمة تركيز متزايد على البرامج التدريبية والخدمات الداعمة. وساعد برنامج ألمانيا المسمى "منظور إعادة الإدماج مهنيًا" على عودة المرأة إلى العمل بعد انقطاع طويل يتعلق بالأسرة، بما في ذلك من خلال تقديم توجيهات بشأن الفترة الانتقالية، وإنشاء نماذج تُحتذى، وتوفير مهارات خاصة، وإشراك أرباب العمل وشركاء المرأة في اتخاذ تدابير داعمة. ووفرت شركة التوظيف والتدريب في مالطة دورة دراسية بشأن "توفير فرص عمل للمرأة" تستهدف النساء اللاتي يرغبن في العودة إلى سوق العمل فضلًا عن ضحايا العنف والأمهات الوحيدات الصغيرات السن. ووضعت إسبانيا سياسات للاعتراف بالكفاءات المهنية والتصديق عليها استنادًا إلى خبرة العمل السابقة. وساعد ذلك النساء على العودة إلى الدراسة والعمل في مجالات من قبيل رعاية المعالين، وتعليم الأطفال، والضيافة، والسياحة.

#### معالجة الفجوات في الأجور بين الجنسين والتميز المهني

٥٤ - تُسهّم الاختيارات التعليمية للنساء والفتيات وتحصيلهن التعليمي في إنشاء فجوات في الأجور بين الجنسين وتمييز مهني. ونظرًا إلى أن القرارات المتعلقة بالتعليم والتدريب تستند جزئيًا إلى مدى توفر الفرص في سوق العمل، فإن التمييز المهني بين الجنسين يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على الاختيارات التعليمية للنساء والفتيات وأن يؤدي إلى إدامة القوالب النمطية الجنسانية. وتميل المرأة إلى أن تكون لها السيادة في القطاعات الأدنى أجراً مثل التدريس وأعمال الرعاية، وأن تكون ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الميادين "الذكورية" تقليدياً، مثل العلوم والهندسة. كما يسهم وجودهن الغالب في العمل على أساس عدم التفرغ والوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية في الفجوات القائمة في الأجور بين الجنسين.

٥٥ - وقد اتخذ بعض الدول الأعضاء إجراءات لمعالجة عدم التكافؤ في الأجور. وحددت السويد هدفاً للقضاء على الفجوات القائمة في الأجور بين الجنسين في القطاع العام بحلول عام ٢٠١٠، بما في ذلك عن طريق تكليف الوكالة السويدية للتنمية الإدارية بإنشاء برنامج بشأن التطوير الوظيفي للمرأة في القطاع العام (CEDAW/C/SR.826) وشاركت بولندا في حملة على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن الفجوة القائمة في الأجور بين الجنسين، باستخدام ملصقات ونشرات وأيام لتحقيق المساواة في عام ٢٠١٠.

٥٦ - وفي السنوات الأخيرة، حوّل بعض البلدان تركيز مبادراته المتعلقة بالقضاء على التمييز المهني من زيادة مشاركة الفتيات في الميادين غير التقليدية إلى كسر القوالب النمطية الجنسانية لكل من الفتيات والأولاد. ونظمت هولندا بحثاً ومناظرات ومؤتمرات وزيارات مدرسية تستخدم خلالها بعض الألعاب لتشجيع الفتيات والأولاد على اتخاذ قرارات واعية بشأن دراساتهم ومجالاتهم الوظيفية. ويهدف المشروع الألماني المسمى "مسارات جديدة للأولاد"، وهو مشروع للربط الشبكي ينفذ على مستوى الدولة، إلى توسيع نطاق الاختيارات المهنية للأولاد، وإعطاء أدوار للذكور تتسم بالمرونة، وتعزيز مهاراتهم الاجتماعية. وأطلقت الدانمرك مبادرات لتعيين رجال في قطاع الرعاية والاحتفاظ بهم. ودعمت إدارة العمل في لكسمبرغ أياماً للفتيات والأولاد لتزويد التلاميذ في الصف التاسع بمعلومات عن المهن غير التقليدية. وفي يوم الفتيات في سويسرا، رافقت الفتيات آباءهن أو أمهاتهن في العمل طول اليوم، في حين تحدث الأولاد مع الرجال في فصول الدراسة بشأن تقاسم المسؤوليات في البيت.

#### التوفيق بين العمل والحياة الأسرية

٥٧ - بالرغم من المكاسب التعليمية التي حققتها المرأة، فإن إمكانية حصولها على عمل قد تواجه بقيود بسبب التصورات النمطية التي تعتبر الرجل هو مصدر الكسب الرئيسي وأن المرأة هي المسؤولة أساساً عن تقديم الرعاية ومصدر كسب ثانوي. ومما يضاعف الطلب على أعمال الرعاية التي تقوم بها المرأة في بعض المناطق الزواج المبكر والحمل وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد يحول عدم توفر خدمات رعاية للأشخاص المعالين، وعدم وجود نظم لمنح إجازات كافية وترتيبات عمل مرنة، دون مشاركة المرأة في سوق العمل أو في العمل على أساس التفرغ.

٥٨ - وتركز استجابات السياسة العامة التي تشجع التوفيق بين العمل والحياة الأسرية على إعادة توزيع عبء العمل بدون أحر بين المرأة والرجل، وتقديم خدمات الرعاية بصورة ميسورة وبتكلفة معقولة، والاستثمار في تحسين الهياكل الأساسية (E/CN.6/2010/2). وفي حين تعد التدخلات السياساتية والتشريعية التي تشمل توفير رعاية الأطفال بتكلفة ميسورة وأحكاماً بشأن إجازات الأمومة والأبوة والوالدية مهمة للغاية لكفالة مشاركة كل من المرأة والرجل مشاركة عادلة في سوق العمل، فإنها ما زالت تستهدف المرأة بالدرجة الأولى (A/64/162).

٥٩ - وقد كانت أنشطة التواصل والتوعية، ولا سيما تلك التي تبرز دور الآباء في تقديم الرعاية للأطفال، فعالة في توسيع نطاق تطبيق إجازات الأبوة والوالدية واستخدامهما.

ويشتمل المشروع الذي تضطلع به بولندا والمسمى ”بين الأسرة والعمل: التوفيق بين الأدوار الاجتماعية والمهنية للمرأة“ من حملة إعلامية، تتضمن لقطات تليفزيونية، ولافتات، وكتب، ومنشورات على شبكة الإنترنت لتغيير المواقف الجنسانية المقولبة نمطياً.

٦٠ - ومن المهم أيضاً تقديم خدمات الرعاية بصورة ميسورة وبتكلفة معقولة، بما في ذلك خدمات رعاية الأطفال والمسنين، والخدمات الصحية. وقد أنشأت قبرص شبكة من الهياكل والخدمات لتقديم خدمات رعاية ذات نوعية عالية لتيسير التوفيق بين العمل والحياة الأسرية للمرأة والرجل.

### تعزيز قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة

٦١ - تعد مباشرة الأعمال الحرة خياراً آخر لعمل المرأة، حيث يوفر لها فرصة يمكن من خلالها أن تستعش مواهبها وقدراتها الخلاقة والإبداعية<sup>(٤٢)</sup>. بيد أنه توجد فجوة كبيرة بين الجنسين في إنشاء المشاريع الجديدة وملكية الأعمال التجارية. ومن الأرجح أن يقتحم الرجل مجال مباشرة الأعمال الحرة عن المرأة، ولا سيما في البلدان المرتفعة الدخل<sup>(٤٣)</sup>. وتميل النساء اللاتي يباشرن الأعمال الحرة إلى تركيز أنشطتهن في المشاريع الصغيرة وغير المضمونة بسبب محدودية قدرتها على الحصول على الموارد مثل الأرض والائتمان والتكنولوجيا والمعلومات والأسواق والتحكم فيها<sup>(٤٤)</sup>. ويعد تعليم المرأة وتدريبها على المهارات عاملين مهمين في تعزيز قدرتها على مباشرة الأعمال الحرة، بما في ذلك من خلال زيادة قدرتها على استخدام التكنولوجيات الجديدة وتعزيز إمكانات نمو واستدامة أعمالها.

٦٢ - وقد اتخذ بعض الحكومات مبادرات لتشجيع روح مباشرة الأعمال الحرة لدى المرأة. وقامت الدانمرك بإدماج تعليم مباشرة الأعمال الحرة في المناهج التعليمية لتشجيع مزيد من الفتيات على أن يصبحن مباشرات للأعمال الحرة. وفي النرويج، وضعت خطة عمل لزيادة مباشرة النساء للأعمال الحرة تهدف إلى زيادة نسبة النساء بين من يباشرون الأعمال الحرة لأول مرة إلى ٤٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٣. واتخذت اليونان ترتيبات لتمكين النساء اللاتي يباشرن الأعمال الحرة واللاتي لديهن أطفال معالون أو أشخاص من ذوي الإعاقة من المطالبة باعتبار منازلهم ممتلكات تجارية واعتبار النفقات الأخرى ذات الصلة نفقات تجارية. وقدمت نيكاراغوا مساعدات تقنية وتدريباً تقنياً في مجال الزراعة للمنتجين في

(٤٢) منظمة العمل الدولية (٢٠٠٩). المساواة بين الجنسين في قلب العمل اللائق.

(٤٣) I.E. Allen, et al. *Global Entrepreneurship Monitor: 2007 Report on Women and Entrepreneurship*. (2008), .available at [www.genconsortium.org](http://www.genconsortium.org)

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تشكل المرأة نسبة ٦٠ في المائة من الحاصلين عليها. ونفذت دولة بوليفيا المتعددة القوميات برنامجاً تدريبياً في مجالات تكوين الثروة والحقوق وإمكانية الحصول على رأس المال للنساء من الشعوب الأصلية المشتغلات بالزراعة والصناعات الحرفية.

٦٣ - وعملت الوكالة الوطنية لمساعدة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة في ألمانيا بوصفها جهة مركزية لتوفير المعلومات والخدمات لمباشرات الأعمال الحرة. وزود مشروع ينفذ في بولندا يسمى "كيف تصبحين امرأة ناجحة في مباشرة الأعمال الحرة" النساء بالمعارف اللازمة لكي يبدأن مشروعاً تجارياً، ومن أين يحصل على الأموال اللازمة، وكيفية الترويج للعمل التجاري. ووفرت المراكز المجتمعية المتعددة الأغراض في تركيا دورات تدريبية في مجالي توليد الدخل وتعزيز المهارات لـ ٣٠٠٠ امرأة في المتوسط في السنة، مما أسفر عن قيام ١٢١ من المشتركات بإنشاء ٧٥ عملاً تجارياً خلال فترة الست سنوات ونصف الماضية. ومع ذلك، قد تكون تلك المشاريع والبرامج التدريبية غير كافية في بعض البلدان لزيادة إمكانية دخول المرأة مجال مباشرة الأعمال الحرة. ذلك أن بعض قوانين الميراث والملكية، على سبيل المثال، يمكن أن تميز ضد الفتيات والنساء وتحد من إمكانية حصولهن على الأصول الإنتاجية<sup>(٤٤)</sup>.

## خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٤ - أسفرت الإجراءات المتخذة في مجالي التعليم والتدريب على الصعيد الوطني وصعيد المجتمع المحلي عن تحقيق مكاسب كبيرة بالنسبة للنساء والفتيات، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية الوصول إليهما. بيد أن التقدم الذي أحرز فيما يتعلق بحصول الفتيات والنساء على التعليم النظامي وغير النظامي ومشاركتهن فيه لم يترجم بدرجة كافية إلى فرص عمل لائق للمرأة. وثمة حاجة إلى القيام بصفة منتظمة بتقييم أثر المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني لتحديد أجمع طريقة لتقليل الفجوة بين الجنسين في التعليم. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لانتقال الشابات من المدرسة إلى العمل لكفالة ترجمة ما يتحقق من مكاسب في التعليم إلى فرص عمل.

(٤٤) Morrison, A., et. al. (2007). 'Gender equality, poverty, and economic growth' Policy Research Working Paper No.

.4349. Washington DC: World Bank

٦٥ - وقد تود لجنة وضع المرأة أن تناشد الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، حسب الاقتضاء، أن تضطلع بما يلي:

(أ) القيام بصورة منهجية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج التعليمية والمتعلقة بالعمل، بما في ذلك عمليات الميزنة، ورصد وتقييم أثر تلك السياسات والبرامج على المرأة والرجل، بما في ذلك عن طريق استخدام أدوات من قبيل مراجعات المسائل الجنسانية؛

(ب) القيام بالتعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة باعتماد و/أو استعراض التشريعات والسياسات المراعية لنوع الجنس في مجالي التعليم والعمل، التي تعالج الأسباب الجذرية للتمييز المهني الأفقي والرأسي والفجوات في الأجر القائمة على أساس نوع الجنس، وتنفيذ تلك التشريعات والسياسات تنفيذاً تاماً؛

(ج) استعراض الثغرات القائمة وإزالة الحواجز التي تعترض تنفيذ السياسات التي تهدف إلى كفالة إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم النظامي وغير النظامي على جميع المستويات بصورة متكافئة، بما في ذلك التعليم التقني والمهني، وتعليم وتدريب الكبار، والتعليم والتدريب عن بُعد، فضلاً عن تنفيذ برامج لمحو الأمية؛

(د) اتخاذ تدابير للقضاء على أوجه التفاوت المتصلة بالسن والفقير والموقع الجغرافي واللغة والأصل العرقي والدين والإعاقة التي تعرقل حصول النساء والفتيات على التعليم بجميع مستوياته والمشاركة فيه؛

(هـ) توفير حوافز للمدارس والجامعات لوضع سياسات تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل الموارد البشرية، وتطوير المناهج التعليمية، وتهيئة بيئة مواتية للتعليم للفتيات والنساء، والأولاد والرجال؛

(و) إزالة الحواجز الاقتصادية أمام تعليم الفتيات، بوسائل من بينها تقديم حوافز مالية وإلغاء الرسوم المدرسية، ومن خلال عملية مخططة تخطيطاً جيداً وتُدار بأسلوب جيدٍ لمراعاة ما سيحدث لاحقاً من زيادات في معدلات الالتحاق بالمدارس وتخفيضات في إيراداتها؛

(ز) توسيع نطاق الدعم الاجتماعي المقدم لتشجيع التحاق الفتيات بالمدارس، ولا سيما على المستوى الثانوي، بوسائل من بينها استهداف قادة المجتمع المحلي والآباء والأمهات من خلال حملات إذكاء الوعي؛

(ح) تحسين السلامة للفتيات في المدرسة وفي الطريق إلى المدرسة، بما في ذلك عن طريق توفير الهياكل الأساسية اللازمة مثل المواصلات، والمراحيض المستقلة، وتحسين الإضاءة، وفرض وإنفاذ عقوبات على ممارسة العنف ضد الفتيات، وتنظيم أنشطة لمنع العنف في المدارس والمجتمعات المحلية؛

(ط) إنشاء وتعزيز الهياكل الأساسية، بما في ذلك مصادر الطاقة البديلة والمياه والكهرباء، لتخفيض عبء الأنشطة المنزلية، وإتاحة الفرصة للفتيات والنساء للمشاركة في الأنشطة التعليمية والإنتاجية؛

(ي) القضاء على القوالب النمطية الجنسانية في الكتب المدرسية والمناهج التعليمية، بما في ذلك عن طريق تقييم أثر التحيز الجنساني على الفتيات والأولاد، ووضع مواد تعليمية مراعية لنوع الجنس؛

(ك) تحسين التعليم من حيث جدواه ونوعيته على جميع المستويات لكل من الفتيات والأولاد، بما في ذلك عن طريق تدريب المعلمين، وتطوير أساليب التعليم والمناهج التعليمية، وتنفيذ برامج تستهدف تحسين التحصيل لأكثر فئات الدارسين حرماناً؛

(ل) كفالة توفير إمكانية متكافئة للنساء والفتيات للحصول على التدريب التقني والمهني، بما في ذلك التلمذة الصناعية، عن طريق تقديم حوافز مالية، والقيام بأنشطة لزيادة الوعي، وكفالة تكون الجداول الدراسية مرنة والمنهجيات مراعية لنوع الجنس؛

(م) كفالة إتاحة فرص تعليمية وتدريبية وفرص عمل للنساء والفتيات اللاتي انقطعن عن الدراسة أو العمل، بوسائل من بينها الاعتراف رسمياً بخبرة التعلم والعمل السابقة؛

(ن) كفالة أن تكون فرص التعليم النظامي وغير النظامي وتنمية المهارات والتدريب المهني وإعادة التدريب المتاحة للنساء ملبية لمطالب سوق العمل؛

(س) كفالة تزويد النساء والفتيات، من خلال مؤسسات التعليم الثانوي والعالي، فضلاً عن البرامج الموجهة للانتقال من المدرسة إلى العمل، بمهارات الاستعداد للعمل والبحث عن عمل، وتوفير التوجيه الوظيفي؛

(ع) إزالة العقبات التي تعترض ممارسة المرأة للأعمال الحرة عن طريق كفالة إمكانية حصولها على التدريب في مجالات إدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصكوك المالية، فضلاً عن تيسير الربط الشبكي وتبادل المعلومات؛

(ف) إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية لإعطاء المرأة إمكانية كاملة ومتكافئة للحصول على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في ميراث وملكية الأرض وغيرها من الممتلكات، والائتمان والموارد الطبيعية والتكنولوجيات؛

(ص) اعتماد وإنفاذ مبادئ العمل اللائق في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي، حسبما هو وارد في الاتفاقيات ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك وضع وتحسين نظم للحماية الاجتماعية تراعي المنظور الجنساني، مثل نظامي الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية، التي تلبّي الاحتياجات الأساسية الدنيا طوال دورة الحياة؛

(ق) اعتماد وتنفيذ تشريعات وسياسات تشجع على التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية لكل من المرأة والرجل، من خلال وضع ترتيبات للعمل تتوخى المرونة، ومنح إجازات للأمومة والأبوة والوالدية وغيرها من أشكال الإجازات المدفوعة الأجر، وتوفير مرافق للرعاية؛

(ر) تشجيع وتعجيل وضع مؤشرات وبيانات إحصائية مفصلة حسب نوع الجنس والسن للاسترشاد بها في تقرير السياسات بشأن التعليم والعمل، ورصد وتقييم تنفيذ هذه التوصيات والإجراءات المنبثقة عنها.